


التعليم ودوره الاجتماعي: إعادة الإنتاج أو تشكيل كوادر وطنية

■ نمر منصور فريجه

مقدمة:

بالرغم من الفارق بين التعليم والتربية؛ فإننا سنستعمل  التعبيرين في المساق ذاته؛ لأن التركيز هنا على دور التعليم / والتربية في المجتمع بشكل عام.

لقد رافقت عملية التربية الإنسان منذ وجوده؛ حيث كان الكبير يعلم الصغير الاصطياد أو الرعي أو الزراعة مع التفاصيل المرتبطة بكل من هذه المهن؛ كي يؤمن «المتعلم» ما يحتاجه من طعام ووسائل لحماية نفسه من العوامل الطبيعية أو الحيوانات الكاسرة. وكانت هذه المهارات تشكل «منهج حياة» في مدرسة الطبيعة والبيئة المجتمعية البدائية. ومع اختراع الكتابة - حوالى الألف السادس قبل الميلاد - بدأت أنشطة «المعلمين» تصبح ذات أهداف تتجاوز عمليات الصيد والرعي ووسائل البقاء، لتشتمل على ترجمة الأفكار إلى رموز سميت الحروف أو «الحروف الأبجدية». وكان الكهان أكثر المهتمين بعملية نقل مهارات الكتابة، ومن ثمّ تأمين طبقة من الكتاب يدبرون شؤون الهيكل والحكام والناس. ومن هنا يمكن

■ أكاديمي ورئيس المركز التربوي سابقاً، لبنان.



استنتاج أن عملية التعليم أو العملية التربوية الهادفة والمنظمة نسبياً قد أصبحت أمراً مجتمعيًا له أصوله ووسائله.

وهكذا وجد الإنسان نفسه أمام عمل ذي طابع اجتماعي؛ لأنه تجاوز الفرد ومصالحته الشخصية؛ فمن تعلّم راح يعلم غيره، واستعمل المهارات التي اكتسبها لخدمة ذاته والآخرين. وتحوّل النشاط التعليمي إلى نشاط جمعي حيث أدخلت عناصر المجتمع؛ كافة في هذه العملية من لغة وعادات وعبادة وشعر ونثر وفلسفة، وغيرها، وقدم بعض الأفراد المبدعين في أفكارهم فكرة المؤسسة أو المدرسة التي تجمع المعلمين والمتعلمين. ولأنها مؤسسة؛ فهي تحتاج إلى تنظيم وتوزيع في الأدوار وخطة عمل (سميت مناهج فيما بعد)، إضافة إلى الأمور المادية من بناء ومقاعد وتسهيلات أخرى. وتوفّر «مؤسسة» في حدّ ذاته يعني أن تفاعلاً سيحصل بينها وبين بيئتها التي توجد ضمنها، وهذا ما سمح لأفكار مختلفة - وأحياناً متناقضة - بالظهور حول دور المدرسة بالنسبة للأفراد والمجموعات والمجتمع والنظام السياسي ككل.

المدرسة مؤسسة اجتماعية:

باتت المدرسة مؤسسة من مؤسسات المجتمع، وذات دور واضح ومؤثر فيه، وأساسه تعليم الراغبين القراءة والكتابة والرياضيات؛ ليتعلّبوا على الأمية التي ولدوا معها، هذا بالإضافة إلى نقل ثقافة المجتمع بقيمه وموروثاته التقليدية إليهم. وبالرغم من أن فرص الالتحاق إلى المدرسة متساوية نظرياً للأولاد؛ لم يخرج الجميع منها بالمستوى والوضع ذاته؛ فمنهم من تسرّب من التعليم، ومنهم من تابع الدراسة وأصبح يحسن القراءة والكتابة، أو حصل شهادة أو شهادات، وبعضهم أصبح كاتباً أو شاعراً أو فيلسوفاً أو عالماً أو طبيباً أو رجل دين... إلخ؛ وبدأ أعضاء المجتمع يلمسون التغيير الذي تحدثه المدرسة في تفكير أبنائهم ومصيرهم ومستقبلهم العملي، فاهتموا بدورها لتأمين مستقبل أفضل لأولادهم. كذلك لمسوا التأثير الذي تتركه هذه المؤسسة على المجتمع ككل، فراحوا يتابعون أنشطتها، ويتدخلون

في شؤونها؛ ليضمنوا أنها لا تشذّ عن القواعد المجتمعية السائدة. أجيال تخرّجت من هذه المؤسسة، وتغيرات كثيرة حصلت في المجتمع عبر قرون من التعليم، وبقي الجدل قائماً منذ منتصف القرن العشرين حول دورها وتأثيرها في بنية المجتمع وثقافته وأيديولوجيته ووسائط إنتاجه: أهي يا ترى أداة بيد الحكومة لضمان بناء أجيال تتبنّى رؤيتها وأيديولوجيتها؟ أم هي وسيلة لكل جيل كي يدخل أموراً جديدة إلى حياته وقناعاته، ومن ثم إحداث تغيير في السائد ولو بشكلٍ تدريجي؟

الدور الأيديولوجي للمدرسة: إعادة الإنتاج

وجد الإنسان نفسه
بالتربية والتعليم أمام
عمل ذي طابع اجتماعي؛
لأنه تجاوز الفرد ومصالحته
الشخصية؛ فمن تعلّم
راح يعلم غيره، واستعمل
المهارات التي اكتسبها
لخدمة ذاته والآخرين.
وتحوّل النشاط التعليمي
إلى نشاط جمعي.

نقصد بالأيديولوجيا مجموعة الأفكار المتناسقة بعضها من بعض، وتكون بمثابة منهل ثقافي يستقي منه المتبنّون لها آراءهم وأفكارهم السياسية، ويستندون إليها في تفسيرهم للظواهر الاجتماعية وللبنى الاقتصادية ولنظام الحكم. وهذا ما يحصل عادة في حزب سياسي؛ لكن الفرق هنا أن المدرسة ليست حزياً؛ لكنها تأتمر وتتسجم مع القوانين التي تضعها حكومة البلد، حيث لكل حكومة قناعات واضحة وثابتة، أو أيديولوجيا. وهكذا تكون المدرسة غير حيادية في

توجيه طلابها وتشكيل شخصياتهم الاجتماعية والسياسية، ويظهر الأمر بوضوح في الدول التي تحكمها أحزاب كليّة؛ لذلك لا يحصل تغيير قوي في توجّهات المدارس والتعليم الذي تقدّمه إلا عندما يتغيّر النظام السياسي، فيجلب النظام الجديد رؤيته وفلسفته وأيديولوجيته إلى هذه المؤسسة (إيران كمثال مع انتصار الثورة الإسلامية).

ففي الأنظمة الديمقراطية هناك مساحة من الحرية للمدرسة بعدم الالتزام الحرفي بأيديولوجية النظام، بينما هذا غير مسموح به في الأنظمة غير الديمقراطية. وبالرغم من ذلك، كثير من فلاسفة التربية ينظرون إلى



المدرسة في كلا النظامين على أنها وسيلة بيد السلطة لإعادة إنتاج جيل جديد كجيل أهله، يقبل بالوضع السائد، ويسهم في دعم النظام ويثبته. ومن الذين برزوا على الساحة التربوية مع أفكارهم هذه «جاسون» و«كلارك» و«آبل» وغيرهم في أمريكا؛ و«بودون» و«بورديو» و«باسرون» و«برنشتاين» في أوروبا، على سبيل المثال. وظهرت هذه المدرسة الراديكالية - ومن دون تنسيق بين أفرادها - في النصف الثاني من القرن العشرين لتجعل المهتمين بالحقل التربوي ينظرون إليها من زاوية أخرى غير تلك التي اعتادوها؛ إذ يعتقد «بورديو» أن وظيفة التربية هي إعادة إنتاج ثقافة المجتمع لدى جيل الطلاب. وعندما يتم استعمال تعبير «ثقافة المجتمع»، فهذا لا يعني النواحي الفكرية / الأدبية فقط؛ بل طرائق السلوك والتصرف لدى الناس نحو غيرهم من أفراد المجتمع، خصوصاً في المجتمع الطبقي، وتكريس مواقع مميزة لفئات محددة. أما «ميكائيل آبل» الأمريكي فذهب بعيداً في نظرية الإنتاج، ليستنتج أن الثقافة التي تسود في المصانع والشركات الأمريكية تُنقل بواسطة المدرسة إلى المتعلمين، وحتى المواد الدراسية ومحتواها هي غير حيادية بنظره، وأطلق على ما يقدّم من معارف في المدرسة «المعارف الرسمية» (Official Knowledge)، حيث تُشرف الفئة المسيطرة على المناهج والكتب المدرسية؛ لتضمن توفر ما تريد للجيل الناشئ تعلّمه، وحذف ما لا تريد من الجيل الناشئ معرفته. ويضيف في أحد أعماله: «إن هيمنة الدولة على نصوص المادة الدراسية يكاد يكون كاملاً، وهذا يظهر سبيل السيطرة من الأعلى نحو الأسفل»¹.

إن أفكار هؤلاء - بالرغم من تطرّفها أحياناً - لم تأت من العبث، بل مما كان يحصل في المجتمعات الصناعية خصوصاً، في النصف الأول من القرن العشرين؛ فأبناء الطبقة العاملة يحصل أولادهم تعليماً محدوداً، وهذا يجبرهم على الانضمام إلى طبقة آبائهم، بينما يؤمّن تعليمٌ مميّز لأبناء الطبقة العليا تؤهّلهم للبقاء ضمن أطر الطبقة التي أتوا منها. وفي كلتا الحالتين يبدو دور المدرسة وكأنه إعادة إنتاج الوضع الاجتماعي - الطبقي. كذلك كان التركيز

Apple, M. (1993). *Official knowledge: Democratic education in a conservative age*. N. Y.: - 1 Routledge.

في المدارس على فكرة الخضوع للقوانين وللتراتبية الوظيفية، وهذا - برأى المفكرين اليساريين - تطويع وترويض للجيل كي يبقى على «الخط» السلوكي المتقبّل تلقائياً للوضع الاقتصادي / الاجتماعي الراهن بكل معطياته، ولا يفكر في الانتفاضة ضدّ أصحاب السلطة الاستغلالية بنظرهم.

دور المدرسة تغييري أيضاً:

تنتقل الثقافة من جيل إلى آخر بأنماطها جميعاً تقريباً، وعندما يحصل تغيير في بعض الأنماط يكون دور التربية قد تجاوز عملية إعادة الإنتاج؛

تنتقل الثقافة من جيل إلى آخر بأنماطها جميعاً تقريباً، وعندما يحصل تغيير في بعض الأنماط يكون دور التربية قد تجاوز عملية إعادة الإنتاج؛ فالجيل الناشئ يتمثل بمكوّنات ثقافة مجتمعه بشكل عفوي أحياناً، وبشكل إرادي غالباً.

فالجيل الناشئ يتمثل بمكوّنات ثقافة مجتمعه بشكل عفوي أحياناً، وبشكل إرادي غالباً. ولنأخذ بعين الاهتمام هنا مؤسّسات مجتمعية أخرى إلى جانب المدرسة كالأسرة والمؤسّسة الدينية ووسائل الإعلام، فجميعها تقوم بأدوار محافظة ومعارضة للتغيير؛ لأنّ الناس يفضلون ما اعتادوا عليه مقارنة مع أيّ شيء جديد يُعرض عليهم. كما أنّ الدين هو ركن المحافظة في أيّ مجتمع، وهو في الوقت ذاته ركيزة مهمة في الثقافة المجتمعية؛ لذلك تعاني المجتمعات المتدينة - ومنها العربية - من أيّ محاولة تقوم بها

المؤسّسة التربوية لتعديل بعض القناعات أو النظرة إلى الأمور الدنيوية. والدور التغييري الذي يمكن أن تلعبه المدرسة ليس ثورياً، ويقتضي تغييراً جذرياً في وقت قصير، بل تكون سيرورته بطيئة، وتستند إلى طرائق تدريس غير تقليدية تجعل من المتعلمين مشاركين في العملية التربوية، ولديهم حرية الرأي، وحرية طرح الأسئلة، وحرية عدم قبول أيّ جواب من دون تمحيص. هكذا تزرع المدرسة فكراً تحليلياً ومنطقياً ونقدياً لدى طلابها، يؤدّي إلى تغيير في نظرتهم للأمور الحياتية والفكرية والمؤسّسات السياسية الموجودة في مجتمعهم، وتساعدهم على تطوير أفكارهم ومهاراتهم.



فالأمر لا تسير في المدرسة بشكل مقولب، وكأن المتعلمين جميعاً ينتسبون إليها في وقت واحد، وترفّعون إلى صفوف أعلى معاً، ويكتسبون المعارف والمهارات ذاتها، وينجحون في الاختبارات جميعاً، ويشاركون في الأنشطة بشكل متساوٍ... هناك عوامل شخصية تلعب دورها مما يجعل من التعميم أمراً غير مقبول. هناك إعادة إنتاج؛ لكن ليس لجميع الطلاب. المجتمعات الغربية الليبرالية قدّمت نماذج تشدّد عن هذه القاعدة. إذ كان التعليم خلال القرن الماضي وسيلة لجيلين أو ثلاثة كي يغيّروا الكثير في مجتمعاتهم على الصعد كافة: اجتماعية وسياسية واقتصادية. لقد استخدموا ما اكتسبوه من المؤسسة التربوية في عملية التطوير والتغيير. لذلك - ومن وجهة نظر واقعية - يمكن القول: إن هناك إعادة إنتاج، وعملية اصطفاء، وتسرباً مدرسياً، كما هناك توليد نخب فكرية واجتماعية وسياسية تلعب دورها التطويري الملموس، خصوصاً ما شهدته مجتمعات العقدين الماضيين من تطوير وثورة تكنولوجية، وإدخال «اقتصاد المعرفة» إلى خططها الاقتصادية. فهذا الدور التغييري متوقّع نظرياً من المؤسسة التربوية أينما كان؛ لكنه غير محبّب وغير سائد في مجتمعات كثيرة ومنها العربية؛ إذ ما زلنا نلمس أموراً تؤدي إلى التمييز والتبعية والتقليد في المجتمع تسهم به التربية بشكلٍ أو بآخر.

تعليم الفتيات والتمييز الجندي:

كان تعليم الفتيات من الأمور غير المستحبة في معظم مجتمعاتنا حتى السبعينيات تقريباً؛ لكن الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي أدخلتها الحكومات شجّعت الأهالي على إرسال بناتهم إلى المدرسة، ومن ثم إلى الجامعة، وأصبحت المرأة العربية متواجدة في سوق العمل، وفي المؤسسات الاجتماعية، وبين أعضاء النخب الفكرية، لكن ليس بالشكل المناسب لعددهنّ واختصاصهن. ولولا المدرسة لبقيت المرأة العربية أسيرة منزلها، ولبقي الاقتصاد الوطني يخسر نسبة من الدخل العام؛ لأن النساء يشكّلن نصف المجتمع. ومع هذا، فالتمييز الجندي ما زال

موجوداً، ويمكن لمسه في المناهج والكتب المدرسية، التي تعطي المرأة أدواراً اجتماعية تقليدية وهامشية مقارنة بالرجل. هذا بالرغم من أن دولاً عربية عديدة قد أنثت التعليم الأساسي حيث أصبحت الهيئة التعليمية مقتصرة على النساء. والآن الكرة في ملعبهنّ لينشئن جيلاً يساوي - في نظرتهم وقناعاتهم وتصرفهم - بين الجنسين، خصوصاً وأن العملية التربوية تتضمن فرصاً معرفية ومهارية وقيمية يمكن للمعلمة توظيفها في سبيل التأثير الإيجابي على تفكير تلامذتها وقناعاتهم الاجتماعية؛ وأن يقتنع الطفل والطفلة أنه لا فرق بينهما ككائنين بشريين، وكمواطنيين، وكنسانين، وكمتعلمين...

كان تعليم الفتيات من الأمور غير المستحبة في معظم مجتمعاتنا حتى السبعينيات تقريباً؛ لكن الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي أدخلتها الحكومات شجعت الأهالي على إرسال بناتهم إلى المدرسة، ومن ثم إلى الجامعة.

التربية وعملية الاصطفاء، والتسرّب

يتناول «الأمين» هذا المفهوم بوصف المؤسسة التربوية تقبل الجميع نعم؛ لكنها - بالنظر إلى ما يحصل داخلها من عملية تعليمية / تعلمية، وامتحانات تؤدي إلى النجاح والرسوب - تكون قد طبقت ما يسمى «أيدولوجية الاصطفاء»؛ إذ نصل في تتبعنا لوجود المتعلمين فيها إلى حالة تكون فيها «الفرص المتاحة للدراسات العليا أقلّ من الفرص المتاحة

لِلدراسات الدنيا، والفائزون بفرص الدراسات العليا يُعدّون من الموهوبين؛ أي إن الاصطفاء أساسه الذكاء»². وهكذا يتخذ الاصطفاء المدرسي والجامعي شكلاً هرمياً؛ إذ ينتسب الجميع تقريباً للصف الأول الأساسي، وكلما ترقى هؤلاء إلى صف أعلى ينقص عددهم، لكن الاستثناء اليوم هو بفضل التعليم الإلزامي الذي لا يسمح للتلامذة بترك المدرسة قبل سنّ معينة، أو الانتهاء من صف معين.

2 - الأمين، عدنان (1993). اللاتجانس الاجتماعي: سوسيولوجيا الفرص الدراسية في العالم العربي. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.



كما يعدُّ التسرُّب المدرسي ظاهرة تربوية / اجتماعية؛ لأنها نتيجة لسببين: أداء تربوي ضعيف من جهة، ووضع اجتماعي / اقتصادي من جهة أخرى؛ فمن الناحية التربوية تقف مناهج التعليم وطرائق التدريس والتقويم خلف ضعف أداء المتعلمين الذين يرسبون في امتحانات تركز بشكل أولي على الحفظ، ومن لا يتمتع بذاكرة قوية يكون أول ضحايا هذه الاختبارات. وقد يعيد الراسبُ صفه لمرة واحدة، لكنه ينسحب إذا تكرَّر ذلك.

أما بالنسبة للوضع الاجتماعي / الاقتصادي؛ فكثيراً ما تكون المشكلات العائلية سبباً لرسوب التلامذة؛ لأنهم يتشتتُون في تفكيرهم وتركيزهم بين مشاكل أهاليهم ومتطلبات دروسهم، كذلك الأمر بالنسبة لأبناء الطبقة الفقيرة، الذين يضطرون إلى ترك المدرسة عند بلوغ الصف الخامس أو السادس، ليقوموا بمساعدة عائلاتهم خصوصاً في المجتمع الزراعي. إن الحاجة إلى اليد العاملة أساسية لجعل الولد يغادر المدرسة، وينضم إلى القوى العاملة ولو بشكلٍ غير قانوني؛ لأن معظم الدول تمنع عمالة الأطفال، ومع هذا فإن أكثرية المتسرِّبين مدرسياً ينتمون لطبقة ذوي الدخل المحدود جداً.

كذلك يحصل التسرُّب على المستوى الجامعي لأسباب اجتماعية ومادية غالباً. وهذا يشكل خسارة وطنية على الصعيد كافة، من حيث انخفاض نسبة الحاصلين على شهادات جامعية، إضافة إلى التضحية بالكلفة المادية التي يكون الأهل أو الحكومة قد صرفتها للفترة التي انضمَّ خلالها الطالب إلى الجامعة. وبالمقابل، فإن التكلفة المادية تصبح هزيلة أمام ما يجنيه المتخرج طوال عمره. وهنا يظهر دور التربية الإيجابي أيضاً؛ لأنها تؤثر على واقع المتعلِّم الاجتماعي، وتعطيه فرصة لينضمَّ إلى نخب مجتمعه.

التربية والترقي الاجتماعي وتوليد النخب

إن انتشار التعليم في المجتمعات العربية سمح لعدد لا بأس به من المتعلمين - خصوصاً الذين انهموا دراساتهم الجامعية - بالحصول على

وظائف ذات مردود مادي أفضل بكثير من تلك التي كانت ستتاح لهم لو لم يحصلوا على تلك الدرجات العلمية. وهنا يصبح لدى الفرد رأس مال علمي مقرون بدخل مالي يجعله في وضع مريح معيشياً واجتماعياً. وهذان شرطان يساعده على الانتقال من الخلفية الاجتماعية / الاقتصادية التي أتى منها إلى مرتبة أعلى داخل مجتمعه، أو للانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى أعلى منها، وهذا ما يسمّى بالترقي الاجتماعي، وهذه العملية تخدم الفرد والمجتمع أيضاً؛ لأنها تزوّده بكفاءاتٍ عاليةٍ يحتاجها. وترى فاطمة حسن أن من أهم واجبات الجامعة أن تقدّم لأبنائها العلوم الثقافية والسياسية

المناسبة بما يمكنهم من التكيف الإيجابي مع مجتمعهم³. بالإضافة إلى هذا الدور الإيجابي لصالح الجميع من أفراد ومؤسسات ومجتمع، هناك أمر آخر ومهم يحصل بسبب التعليم العالي بشكل عام، وهو توليد النخب الوطنية في كل مجتمع، والتي تعدّ المسؤولة الأولى عن عملية التغيير والتطوير.

تسهم التربية في تكوين النخب المجتمعية، سواءً أكانت اقتصادية أو سياسية أو فكرية؛ إذ من الصعب أن يكون هناك كاتب أو فيلسوف أو فنان أو عالم وهو غير متعلم، إن المدرسة والجامعة هما

أماكن تكوين هذه «الأجنّة» التي تنطلق إلى الحياة العامة لتؤثّر فيها، ولترك بصماتها حتى بعد رحيلها. فأعضاء النخب لا يولدون كذلك، بل يصبحون كذلك. وفي كل مجتمع نخب مختلفة، ويجب - نظرياً - أن يكون دورها قيادياً؛ لكن وجود هذه النخب في المجتمعات العربية بشكل ظاهر وقوي ما زال ضعيفاً؛ بسبب الأنظمة السياسية التي لا تعطي مساحة واسعة لحرية الفكر والإبداع، لذلك نجد دور هذه النخب المتوقع في التحديث والقيادة المجتمعية ضعيفاً

إنّ انتشار التعليم في المجتمعات العربية سمح لعدد لا بأس به من المتعلمين - خصوصاً الذين انهموا دراساتهم الجامعية - بالحصول على وظائف ذات مردود مادي أفضل بكثير من تلك التي كانت ستتاح لهم لو لم يحصلوا على تلك الدرجات العلمية.

3 - حسن، فاطمة (2013). تفعيل الوعي السياسي لدى شباب الجامعة ودوره في تنمية المواطنة. مجلة التربية، جامعة الأزهر، ديسمبر، 2013، ص (177 - 231).



جداً. هذا بالرغم من أن العالم العربي بحاجة لهذه النخب ولقدرات أفرادها وإبداعاتهم، وليس بحاجة إلى «نخب» دورها الشاء على الحكم والحكومة؛ إذ ليس المطلوب أن تكون النخب معارضة، ولا يجب إلزامها بأن تكون موالية لنظام الحكم بشكل مطلق، بل أن تتمتع باستقلالية تسمح لها أن تكون العين الساهرة على الرأسمال الثقافي للبلد، وعلى ممارسة العدالة التي بات انتهاكها معروفاً في العالم العربي، وتشجيع الموهوبين والناجحين، وأن تكون صوت الحقّ الجريء في مجتمعها، فالمدّاحون متوفرون بكثرة في عالمنا، والفاقدون يسرحون ويمرحون في المؤسسات، ويهدرون قدراً كبيراً من مداخل البلد. نحن بحاجة إلى من يجرؤ ويقول لأهل السلطة عندما يخطئون: إنكم مخطئون.

التربية والوعي الاجتماعي، والتماسك الاجتماعي:

يعتمد الوعي الاجتماعي على التربية ذات الطابع الحرّ، وليس الموجّه؛ لأن الأخير يقلّل من عملية التفكير التحليلي والنقدي، ويسجن تفكير الناس في أطر تقليدية ترفض أيّ جديد أو أيّ تحديث وتغيير، فالوعي الاجتماعي يعني أن لدى أفراد المجتمع فهماً لقضايا مجتمعهم ونظرة دقيقة لها، وهذا يساعدهم على العمل الجمعي لمعالجة مشاكله، وقبول الإصلاحات التي تباشر بها السلطات السياسية أو المجتمع المدني، والوعي هو متطلب مسبق لأيّ إصلاح اجتماعي. فعندما يعرف المواطنون تركيبة مجتمعهم وقيمه، وكيف يمكن بناؤه وتحسينه؛ تصبح مشاركتهم في عملية تطويره بناءً، وتتسم بروح المواطنة الجامعة، وهذا يعزّز التماسك الاجتماعي. أي اللّحمة التي تنشأ بين أعضاء المجتمع، حتى ولو كانوا في مجتمع تعدّدي من حيث الإثنية أو الدين أو الثقافة. وهنا تبرز أهمية الانتماء للمجتمع والوطن، والخضوع للقانون الذي وضع لتنظيم شؤون المجتمع ككل. فالوعي الاجتماعي هو إدراك كل فرد مسؤوليته نحو ذاته والأخرين الذين يعيش معهم، وهو من ثمّ يعبّد الطريق للتنشئة المواطنة لدى المتعلمين. وهذا الواقع مهدّد اليوم من قبل العولمة والنيوليبرالية كما تقول شعيب، لذا بدأت الدول ذات المجتمعات؛ التعدّدية تعطي اهتماماً للحمّة الاجتماعية لتجنّب الصراع الداخلي جرّاء اللامساواة

التي يسببها الاقتصاد النيوليبرالي⁴. وليس من المستهجن أن نجد في بعض مجتمعاتنا استبعاد فئة معينة أو شريحة معينة أو اتخاذ مواقف سلبية منها، وهنا يظهر دور التربية في تعزيز مثل هذه الحالة أو محاربتها. والوسيلة الأولى لمحاربة مثل هذه الظاهرة هي التربية على المواطنة التي تسهم في بناء التماسك الداخلي. كما أن الأداة التي يُعتمد عليها هي المناهج الدراسية، وما تتضمنه من أهداف ومحتوى، تصب جميعها في خانة البناء المواطني. بإمكان النظام التربوي أن يقوم بوظائف مختلفة في المجتمع؛ كبناء جيل من المواطنين، وتأهيلهم ليكونوا منتجين، ومتفاعلين مع قضايا مجتمعهم، ويعرفوا حدود حريتهم في ممارسة أنشطتهم اليومية سواء أكانت سياسية أو اقتصادية.

يعتمد الوعي الاجتماعي على التربية ذات الطابع الحرّ، وليس الموجّه؛ لأن الأخير يقلل من عملية التفكير التحليلي والنقدي، ويسجن تفكير الناس في أطر تقليدية ترفض أيّ جديد أو أيّ تحديث وتغيير.

المناهج والمجتمع

تُعدّ المناهج أحد أهم عناصر العملية التربوية التي تأخذ مكانها في المؤسسة التربوية بشكلٍ أساسي، وهي خطة عمل للمتعلمين وللمسؤولين عن عملية تعليمهم وتعلمهم، تضعها الحكومة مضمّنة إياها الغاية (الغايات) من تعلّمهم، والأهداف العامة التي يجب أن يحققوها

خلال فترة تعلّمهم، ومحتوى المقرر الذي سيتعلّمونه، والمهارات والقيم التي سيكتسبونها. وهذه المناهج تستند إلى أسسٍ عديدةٍ أهمّها الأساس الاجتماعي؛ أي أن تنطلق من واقع المجتمع، وتدرسه بكل أحواله ومكوّناته، وتتضمّن أهدافاً لتطويره، ولكيفية تفاعل المتعلّم - الذي هو أحد أعضائه - مع مؤسساته. لذلك يُتوقع من المناهج البناء أن تأخذ بعين الاهتمام هذه النقاط ذات الصلة المباشرة بمجتمع التلامذة والطلاب. «ومن أهم صفات

4 - Shuayb, M. (2012). From social cohesion to social justice and care in education: Revisiting the theory and practice. In *Rethinking Education for social cohesion*. (Shuayb, ed.). UK: Palgrave Macmillan.



المنهج الناجح أن يكون ابن بيئته، ويعالج قضاياها بكل واقعية وجرأة؛ كي لا تتحوّل الفروق إلى مشكلات يصعب حلّها مع الوقت. بل من الأفضل أن تتمّ دراستها وتحليلها وتقديم الأفكار التي تسهم في انسجام هذه المكونات المجتمعية بدل التفاوضي عنها»⁵. فمن يودّ أن يعرف ما يتعلّمه تلامذة بلده؛ عليه أن يطّلع على مناهج الدراسة، ثم الكتب المدرسية التي تجسّد أهداف المادة ومحتوى المناهج. (نستثني المنهج الخفي هنا). لذلك هناك ترابط قوي بين المجتمع وما يتعلّمه المتعلّمون، وفي حالات نادرة يكون منهج الدراسة مقتبساً بكلّيته عن دولة أجنبية، ما يؤدي إلى التأثير السلبي على هوية المتعلمين الثقافية.

هل المجتمع عائق أمام التطور التربوي؟

من تحديات التربية التطويرية في المجتمع أنها تصطدم بعادات ونزعات فكرية مترسّخة لدى أكثرية أفرادها بفعل عوامل ثقافية. إن السياسات التعليمية في البلدان العربية هي مركزية، تتحكّم بها السلطة السياسية التي تريد تشكيل شخصية المواطنين ضمن قالب واحد، وكأنها تريد استنساخهم من نموذج واحد تضع هي مكوناته؛ وهذا لا يخدم المجتمع؛ لأنه يقضي على التعددية الفكرية والإبداع، ومن يشدّ عن القاعدة يعاقب، وأخطر نتيجة لمثل هذه السياسة هو القضاء على دوافع الإبداع الذي يسهم في التغيير والتطوير الاجتماعي. «فالإبداع عطاء وخيال حرّ، وفكر مستقل، وعقل تنفتح له الأذان، وإرادة تملك الاختيار»⁶. وعندما يصبح مجتمع المتعلمين مراقباً ومقيداً ضمن أطر محدّدة تضعها السلطة، لا يعود المثقّفون يتجرّأون على البوح بأفكارهم الجديدة والخلافة؛ لأنهم يعرفون مسبقاً بأنها لن تكون مرحّباً بها، أو تسبّب لهم مشكلات مع النظام. وهكذا يكبح المثقّف خياله، ويلجم لسانه، ويعود

5 - فريجه، نمر (2016). المناهج والمعايير: مقارنة حديثة في بناء المناهج الدراسية. مسقط: دار الوراق.

6 - أبو المجد، أحمد (1983). خمسة معوقات تهدد باغتيال المستقبل العربي. مجلة المستقبل العربي. بيروت.

ليتكيف مع القواعد السلوكية المطلوبة من دون أيّ اعتراض أو طموح لتقديم شيء جديد، ويصبح الخاسر النهائي هو المجتمع.

ويقول يزيد السورطي في هذا الباب: «إن التربية التي تقوم على العنف والتعسف والقهر والتسلط ومصادرة الحرية؛ هي أقصر طريق لتحطيم الفرد، وتدمير المجتمع»⁷. كما تناول حسني محمود تأثير السلطوية في التربية في المجتمع العربي، وعدّها «ظاهرة تربوية تمتد جذورها في البنية الاجتماعية العربية التقليدية التي تخشى إطلاق القوى الإبداعية، وتكرها، وتحاول كبتها، وتشجّع الانقياد والامتثال والإذعان والاتكال والتقليد والمحاكاة، وتعمل على التكيّف والاندماج ضمن البنى الاجتماعية القائمة، بغض النظر عن سلبياتها»⁸.

**للمدرسة دور تغييري،
عليها أن تلعبه، وليس
دورها تحنيطياً بإبقاء كل
شيء على حاله؛ لأنها
بهذه الحالة تسهم في
بقاء المجتمع مكانه،
بينما المجتمعات الأخرى
تتحرك نحو الأمام. فلنكف
عن تكرار: «هكذا عاش
أهلنا، وهكذا نعيش».**

كما أن هناك أنظمة سياسية - تربوية تعزل المدرسة عن المجتمع وشؤونه، وهذا خطأ كبير. إذ إن المدرسة هي مؤسسة مجتمعية منبثقة من بيئة مجتمعتها، فما الفائدة من عزلها عن بيئتها الطبيعية؟ إذ دلّت الدراسات والمتابعة أن المدرسة التي تقيم علاقات مع الحي الذي توجد فيه أو القرية - حيث يقوم طلابها بأنشطة تفاعلية مع السكان - يكون جوّها تعليمياً ومريحاً، ويحقّق تلامذتها نسباً جيدة في النجاح.

كذلك للمدرسة دور تغييري، عليها أن تلعبه، وليس دورها تحنيطياً بإبقاء كل شيء على حاله؛ لأنها بهذه الحالة تسهم في بقاء المجتمع مكانه، بينما المجتمعات الأخرى تتحرّك نحو الأمام. فلنكف عن تكرار: «هكذا عاش أهلنا، وهكذا نعيش». وإلا بقي مجتمعنا يراوح مكانه لأجيال. لا نطلب من أصحاب

7 - السورطي، يزيد (2009). السلطوية في التربية العربية. منشورات عالم المعرفة. الكويت.

8 - محمود، حسني (1995). جوانب من إشكالية الثقافة العربية. في وحدة الثقافة العربية. عمان: الاتحاد العام للكتاب والأدباء العرب.



القرار الطلاق مع الماضي، بل أن يعطوا فرصة ليكون دور المؤسسة التربوية متقدماً عمّا يتوفر في المجتمع. وبكلام آخر، أن تسهم هذه المؤسسة سواء أكانت مدرسة أو جامعة بعملية تغيير ولو بطيئة. فلو كان التاريخ يرفض التغيير؛ لكانت البشرية ما زالت تعيش في ثقافة العصر الحجري.

العولمة والتعليم والمجتمع:

تعرف «ويكيبيديا» العولمة بأنها تعني جعل الشيء عالمياً، أو جعله دولي الانتشار في مدها وتطبيقه. والعولمة حالة نتجت عن الثورة التكنولوجية التي اجتاحت العالم منذ أواخر القرن العشرين حيث قربت المسافات، وسرّعت في طرق التواصل والاتصال⁹. وبالرغم من الجدل القائم حول منافعها ومضارها، فهي واقع في حياتنا اليومية، وساعدت على جعل المعلومات متوفرة بسرعة كبيرة لأي باحث أو مطلع.

ومن الناحية الاجتماعية يرى «Castells» أن العولمة أدت إلى بروز «النيوليبرالية» وتعزيزها، وأدت بالمقابل إلى انحدار دولة الرعاية، كذلك عدّ التعدد الثقافي (Multiculturalism) مسؤولاً عن ضعف الهوية الوطنية، وأثرت العولمة وطبيعة السوق الليبرالي على بنية المجتمع والطبقات الاجتماعية التي يتشكل منها، فبدت الفجوة كبيرة في المساواة الاجتماعية.

وإضافة إلى ذلك فقد أسهمت العولمة بدورها في تعزيز تطور التكنولوجيا، وإيجاد ما سمي بـ«اقتصاد المعرفة»، الذي يعرفه البنك الدولي بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويزيد البنك الدولي أن هناك متطلبات لإقامة هذا النوع من الاقتصاد، وعلى رأسها التعليم الذي يسهم في تكوين الموارد البشرية¹⁰.

9 - فريجه، نمر (2016). المناهج والمعايير: مقارنة حديثة في بناء المناهج الدراسية. مسقط: دار الوراق.

10 - World Bank (1999). *World Development Report*. Oxford University Press.

وإذ بالمؤسسات التربوية تدخل التكنولوجيا في مناهجها الدراسية، والجامعات تركز على اختصاصات تسهم في تنمية الاقتصاد المعرفي. وبدأت بعض الدول العربية تضع استراتيجيات تربوية لتأمين الكوادر البشرية والمتطلبات المادية؛ كي تتحوّل إلى اقتصاد المعرفة. ولذلك استعارت برامج من دول أخرى ذات تجارب ناجحة كأمریکا وبريطانيا وسنغافورة، خصوصاً وأن ما توفّر في العالم العربي من مؤسسات جامعية كانت إنتاجيته ضعيفة، كما استنتج السوري - في دراسة قام بها عن الجامعات العربية - قائلاً إنها بشكل عام غير قادرة بأوضاعها الحالية (التي لم تتغير كثيراً) على مواكبة تحديات ومتطلبات الاقتصاد المعرفي، كما أنها لا تقيم علاقات قوية مع أماكن العمل والإنتاج، ولا تعطي أولوية للبحث العلمي، ولم تحرز تقدماً في مجال التكنولوجيا¹¹.

أسهمت العولمة بدورها في تعزيز تطور التكنولوجيا، وإيجاد ما سمي بـ «اقتصاد المعرفة»، الذي يعرفه البنك الدولي بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وما ظهر في البلدان العربية خلال العقد الماضي أن هناك نسبة لا بأس بها من حملة الشهادات الجامعية عاطلون عن العمل، وهم يشكلون مشكلة قد تنفجر في أي مجتمع بسبب الضائقة التي يعيشون فيها. وأوضح تقرير لمنظمة

العمل العربية أن ظاهرة البطالة عند حملة الشهادات الجامعية بلغت ثلاثة أضعاف معدلات بطالة الأميين في كثير من الدول العربية¹². وانعكس ذلك سلباً على المجتمع، من حيث هدر الطاقات وعدم استغلالها في عمليات الإنتاج التي يتطلبها الاقتصاد. ومن أسباب عدم إيجاد عمل أن معظم هؤلاء الجامعيين متخصصون في حقول نظرية.

11 - (يزيد السوري (2005). الاقتصاد المعرفي والتعليم في الوطن العربي. مجلة دراسات. الجامعة الأردنية. ع 32 (1).

12 - قتيبة، نورة (2014). الراهن الاجتماعي العربي بين طوباوية الخطاب السياسي وإفرازات الاستبعاد الاجتماعي. مجلة التراث، عدد 15، ص 16 - 34.



تأثير المنظّمات الدولية وتبني برامج أجنبية:

إن تبني أنظمة تربوية عربية لبعض البرامج الأجنبية أو لجزءٍ منها - كالمناهج الدراسية - ليس بالأمر السيئ، شرط أن تحصل عملية المواءمة مع الواقع الاجتماعي للبلد الذي يتبنّى هذه البرامج. وهكذا تستفيد الدولة الناقلة من تجارب الدولة الأخرى، التي أثبتت نظامها التعليمي أو برامج معينة فيها إنتاجية ملموسة ومخرجات جيدة. والسبب في هذا الانفتاح على الأنظمة الأخرى هو محاولة حلّ مشكلات تربوية يواجهها البلد. واستخدام تربويون تعبير «الاقتراض» لوصف عملية الاستعارة من الغير، والاقتراض الواعي يكون ذا طابع طوعي. «ويبدو أن العولمة والمظاهر المرتبطة بها كافة تسمح لأي دولة بالإفادة من خبرات الدول الأخرى، وتخلق فرصاً للبحث عن الممارسات الأفضل والتعلم من نجاح الآخرين، وتوسيع الفرص بشكل كبيرٍ للتواصل عبر الثقافات، وتقديم نماذج للأداء العالي، وكذلك التحسين السريع للنظم التعليمية الوطنية»¹³. لكن بعض علماء العلوم الاجتماعية أبدوا خشيتهم من تأثير هذه المناهج والبرامج على الثقافة الوطنية. ويمكن القول إن المجتمع المتيقّظ يستطيع القيام بعملية المواءمة من دون تأثير سلبي على تراثه الثقافي وحضارته، فإذا بقي الخوف من الغير ومن إنتاجه مسيطراً؛ علينا ألا نحلّم بالنقدّم.

كذلك أفسحت العولمة للمنظّمات الدولية المجال لتقوم بأدوار متعدّدة في التربية المحلية لكل مجتمع، خصوصاً في الدول النامية. وقد انتقد «بورديو» هذه المنظمات وعدّها ممثلة لدور «المفوضين المهمين» على مجال التعليم؛ لأن أدوارها تضمّ الدراسات والاستشارات وتقديم المساعدات، وهذه وسائل للهيمنة وممارسة «السلطة الرمزية». ويقترّب «فوكو» - عالم الاجتماع الألماني - من «بورديو» في حكمه على دور هذه المنظمات، ووصفها بأنها تشكّل الأسواق التعليمية، وتقوم بالترويج لأفضل الممارسات. ونجد أن كلاهما

13 - محمود، إيناس أحمد (2019). قضايا نقل السياسات التعليمية: دراسة مقارنة عبر ثقافية منذ نشأة التربية المقارنة حتى عصر العولمة. أطروحة دكتوراه. مصر: جامعة حلوان.

متطوِّف في موقفه من هذه المنظمات التي تحظى بثقة الحكومات والمجتمعات التربوية؛ إذ إن معظم الدول - ومنها العربية - تريد التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهي بحاجة لخبرات لا تتوفر لديها، لذلك نجدها تستعين بهذه المنظمات، أو بدول سجلت نجاحات في الحقل التعليمي.

خاتمة:

إنَّ تبني أنظمة تربوية عربية لبعض البرامج الأجنبية أو لجزءٍ منها - كالمناهج الدراسية - ليس بالأمر السيئ، شرط أن تحصل عملية المواءمة مع الواقع الاجتماعي للبلد الذي يتبنى هذه البرامج.

هناك طلب اجتماعي على التعليم في العالم العربي، وهو في حالة ازدياد مع وعي الناس لأهميته في تحسين حياة أبنائهم لاحقاً؛ لذلك بات على المدرسة مهام كثيرة يُتوقع أن تقوم بها، من تقديم معارف، وإكساب طلابها المهارات، وتعزيز القيم المجتمعية لديهم، ومساعدتهم في إدراك أهميتهم كأفراد وكمجموعات في تطوير المجتمع والحفاظ على الوطن. وفي الوقت نفسه تبني فيهم إدراكاً حول خطر أعمال مؤذية تسيء إليهم كما لمجتمعهم، وهذا ما عبّر عنه عبد الرحمن الكواكبي: «المدارس هي التي تقلل من الجنايات لا السجون».

كما على المدرسة والجامعة مساعدة المتعلم للتعرف على مشكلات مجتمعه؛ لأنه سيكون عنصراً في علاجها لاحقاً، وأن يكون صريحاً وجريئاً في الوقوف ضدّ الظلم والفساد كأكثر أفتين في عالمنا. إن غرس الوعي الاجتماعي لدى المتعلمين يُعدّ أساساً يبنى عليه للمحافظة على الأصالة، ومن ثم عدم الخوف من تبني ما يُعدّ بناءً ونافعاً. كذلك لدينا الترقّي الاجتماعي، والسلم الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية التي تهدف إلى التخفيف من الفوارق الاجتماعية، وهذه جميعها ترتكز على التعليم. وهكذا نجد أن العلاقة بين التعليم والمجتمع عضوية وتبادلية؛ لأن كلاً منهما بحاجة للآخر؛ فالاهتمام بما هو خارج المدرسة - أي المجتمع - أمرٌ ضروري؛ لأنه يؤثّر على أنشطتها مباشرة، ويتحكّم في سيرورة عملها، ما يؤدي إلى تقدّم مخرجاتها.



كذلك هناك علاقة عضوية بين النظام التربوي والسياق الثقافي لكل مجتمع؛ لأن دور الأول هو تعزيز الهوية الثقافية مع الانفتاح على الثقافات الأخرى، لا محاولة تغييرها أو التأثير عليها سلباً. ورأى كل من «إسحاق كاندل» و«فريدريك شنايدر» أن التعليم لا يمكن فهمه إلا في سياق من القوى السياسية والثقافية والاجتماعية الخاصة به (ورد في أطروحة إيناس أحمد محمود، ص 42)، وهذا يتطلب النظر إلى التعليم على أنه ليس الجانب المنفصل أو المنعزل عن المجتمع؛ بل هو متجذّر بعمق داخل الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع¹⁴.

وكما أن هناك الوعي الاجتماعي المتوقع من المؤسسة التربوية تطويره لدى المتعلمين؛ يوجد الوعي المعلوماتي، وهو «قدرة الشخص على الوصول إلى المعلومات وفهم مصادرها المتنوعة»، وكم أن العالم العربي بحاجة إلى هذا الوعي في عصر التكنولوجيا الذي نعيشه، خصوصاً إذا كان اقتصاد المعرفة قد أصبح من استراتيجيات دوله.

14 - محمود، إيناس أحمد (2019). قضايا نقل السياسات التعليمية: دراسة مقارنة عبرثقافية منذ نشأة التربية المقارنة حتى عصر العولمة. أطروحة دكتوراه. مصر: جامعة حلوان.